قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

تداول النقود التونسية في الشرق الجزائري خلال العهد العثماني (1519 – 1830)

Practice Tunisian money traded in eastern Algeria during the ottoman(1519 -1830)

صدام رزيم[1] *، أ.د. عبد القادر فكاير [2]
[1] طالب دكتوراه مخبر المؤسسات الجزائرية عبر التاريخ ودورها في التنمية الوطنية - جامعة جيلالي بونعامة – خميس مليانة
[2] أستاذ التعليم العالي مخبر المؤسسات الجزائرية عبر التاريخ ودورها في التنمية الوطنية - جامعة جيلالي بونعامة – خميس مليانة

Key words:

Foreign money.

Algerian East.

Tunisian currencies.

Economic history.

Commercial exchange.

Markets.

Abstract

The economic field is one of the most important areas in the life of nations throughout history, because it has a major impact on political and social events, which is why researchers conduct historical studies on economic issues that help to reach a comprehensive analysis of events. The status of societies. This type of studies is what must be activated to study the history of Algeria. Therefore, I chose to research one of the important parts of the economic field, which is money, which is the fuel of business operations between countries throughout history. Throughout its history, Algeria has known many foreign currencies, including Tunisian money, which was very popular in the Algerian East during the Ottoman rule. Which will be the subject of our study in this article in order to get to know the types of Tunisian currencies with all their commodities, and the reasons for their supply in the Algerian East during the Ottoman period. Perhaps this is what requires us to review the commercial relations between the two countries and the types of materials exported and imported between them, especially since Tunisia was also subject to Ottoman rule during this period of study.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال :2020/06/15

المراجعة : 2021/10/19

القبول : 2021/12/07

الكلمات المفتاحية:

النقود الأجنبية.

الشرق الجزائري.

العملات التونسية.

التاريخ الاقتصادي.

التبادل التجارية.

الأسواق.

ملخص

يعد المجال الاقتصادي من أهم المجالات في حياة الأمم عبر التاريخ، وذلك لما له من تأثير كبير على الأحداث السياسية والاجتماعية، وهو ما جعل الباحثين يقومون بدراسات تاريخية حول مواضيع اقتصادية تساعد على الوصول إلى تحليل شامل لوضعية لمجتمعات. وهذا النوع من الدراسات هو ما يجب تفعيله لدراسة تاريخ الجزائر. لذلك اخترت البحث في أحد الجزئيات الهامة في المجال الاقتصادي وهي النقود، التي تعتبر وقود العمليات التجارية بين الدول عبر التاريخ. والجزائر عبر تاريخها عرفت تداول العديد من العملات الأجنبية في أسواقها، منها النقود التونسية التي كان لها رواجا كبيرا في الشرق الجزائري أثناء الحكم العثماني. وهو ما سيكون موضوع دراستنا في هذا المقال بحيث يمكننا التعرف على أنواع العملات التونسية بكل أصنافها الذهبية منها والفضية والنحاسية، وعلى حيثيات توريدها بالشرق الجزائري خلال الفترة العثمانية. ولعل هذا ما يتطلب منا الاطلاع على العلاقات التجارية بين البلدين وعلى أنواع المواد المصدرة والمستوردة بينهما، خاصة وأن تونس دولة حدودية مع الجزائر، وكانت خاضعة هي الأخرى إلى الحكم العثماني خلال هذه الفترة المدروسة.

* Corresponding author at: :University Djilali Bounaama khemis Miliana. ALGERIA.
Email : s.rezime@univ-dbkm.dz

94

1ـ مقدمة

يعد موضوع العملات أحد المواضيع الهامة في قراءة التاريخ الاقتصادي للدول، كون النقود وقود الاقتصاد والعمليات التجارية لأي دولة، ومن جزئيات هذا الموضوع هو النقود الأجنبية، التي تعد أحد أوجه العلاقات الدولية عبر التاريخ، والجزائر باعتبارها دولة ذات موقع استراتيجي يربط بين قارتي البحر الأبيض المتوسط فإن أسواقها عرفت خلال العهد العثماني تداول عملات أجنبية عديدة، ومن أهمها النقود التونسية التي كان لها رواجا كبيرا في بايلك الشرق الجزائري بمختلف أسمائها وأنواعها الذهبية منها والفضية والنحاسية. وقد تعددت أسباب رواجها بالجزائر بين أسباب اقتصادية وسياسية عسكرية. وعليه فإن دراسة هذا الموضوع يستدعى البحث في العلاقات السياسية بين الدولتين، ويتطلب أيضا التعرف على النشاطات الاقتصادية التي كانت سائدة في الجزائر، باعتبارها أحد المصادر المالية لخزينتها بعد الجهاد البحري ضد الأوروبيين.

ـ الإشكالية: ما طبيعة النقود التونسية التي راجت في الشرق الجزائري خلال الفترة العثمانية ؟ وما هي طرق وأسباب تداولها ؟

أهداف الدراسة:تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أنواع العملات التونسية وكيفية تداولها بالجزائر. واكتشاف نوع العلاقة الاقتصادية بين الجزائر وتونس في فترة الحكم العثماني، من خلال دخول العملة التونسية إلى الجزائر.

المصادر المعتمدة أهمها: - كتالوج متحف قالمة ومتحف قسنطينة وبحاية. وثائق من الأرشيف الوطني والمكتبة الوطنية الجزائرية. الدراسات المتخصصة مثل: - شوكت باموك، التاريخ المالي للدولة لعثمانية. - منور مروش العملة والأسعار.- يمينة درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني. محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري.

2. أهم الأنشطة الاقتصادية في بايلك الشرق الجزائري خلال الفترة العثمانية

1.2. النشاط الفلاحي

كانت الفلاحة بالجزائر خلال الفترة العثمانية من أبرز النشاطات لمعظم سكان ايالة الجزائر بشكل عام والشرق الجزائري بشكل خاص، فهي تمثل المورد الرئيسي لسد حاجيات السكان. شهد النشاط الزراعي ازدهارا في بعض الفترات نتيجة عدة عوامل منها توافد فئة الأندلسيين اللذين أضافوا زراعات أخرى وتقنيات جديدة في الزراعة خاصة في فحوص المدن، حيث كانوا يجمعون بين نشاطهم الحرفي والزراعي (سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800 ـ1830، 1979، **صفحة** 31) فاشتهرت بذلك الجودة في عدة نشاطات فلاحية منها زراعة الحبوب وزراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي.

يعد القمح والشعير من أهم المحاصيل الزراعية التي كانت تنتجها الجزائر في بايلك الشرق، في المنطقة الممتدة من سهول سطيف وبجاية ونواحي قالمة بحيث كانت تشكل حزاما من الحدود التونسية شرقا إلى نواحي برج بوعريرج غربا، كما كان يزرع الأرز والذرة في واد سيبوز غرب عنابه وبالحامة ضواحي قسنطينة (**القشاعي المولود موساوي**، 1990، **صفحة** 9، 10) .وقد ورد في مذكرات القنصل الأمريكي وليام شالر أن القمح الجزائري مشهور في الأسواق الأوروبية ويُفضله تجارها على أنواع القمح الأخرى نظرا لجودته (شالر، 1982، صفحة 29) وعن نوعية القمح الجزائري ذكر حمدان خوجة في كتابه المرآة، << ...أن أراضي السهول خصبة لدرجة أن ارتفاع السنابل يفوق أحيانا قامة الرجل وأثناء الحصاد تُهمل السنابل القصيرة وتُترك في الحقول لترعاها الأغنام لذلك تكون الماشية سمينة ووافرة الحليب...>> (**خوجة**، 2005، **صفحة** 33).

تميز بايلك الشرق في الجزائر بزراعة الأشجار المثمرة، وهذا ما أحدث وفرة في مختلف أنواع الفواكه في أسواق الجزائر ومن بينها شجر الزيتون الذي اشتهرت به بلاد القبائل خاصة بجاية وهي المصدر الأساسي لمادة زيت الزيتون، إضافة إلى شجر التين وكان بشكل كبير في جيجل وبجاية (**Boyer, 1963, p. 207**) ، وأشجار الكروم (**سبنسر**، 2007، **صفحة** 139) ، وازدهرت زراعة أشجار البرتقال والتوت مع توافد فئة الأندلسيين، وأشجار النخيل التي كانت منتشرة في الواحات خاصة بورقلة وتوقرت وغرداية، التي تنتج أجود التمور بأنواعها، وتباع في الأسواق بمختلف الأسعار (**سعيدوني، ورقلة ومنطقتها في العهد العثماني**، 1977، **صفحة** 84). وهناك أيضا منتجات لبعض الخضر والبقول. كما خصصت مساحات أخرى للزراعات الصناعية مثل التبغ والقطن والكتان بنواحي مليانة ومعسكر ومستغانم وسهل متيجة (**سعيدوني و البوعبدلي، الجزائر في التاريخ (التاريخ العثماني)** ، 1984، **صفحة** 512)

تعد تربية المواشي الثروة الرئيسية عند الجزائريين ومن جملة ما كان يتم تربيته من هذه الحيوانات هي الأغنام التي كانت تعود بفوائد عديدة على النشاط الاقتصادي، وقدرت أعدادها خلال هذه الفترة بنحو7 إلى 8 ملايين رأس (المشهداني و سلوان، 2013، صفحة 422)، وفي أوائل الاحتلال الفرنسي كان الشرق الجزائري لوحده يتوفر على 2310.000 من الأغنام، و811.767 من الماعز و346.000 من الأبقار و90.636 من الخيول، و76.723 من البغال و 269.086 من الجمال (**القشاعي المولود موساوي**، 1990، **صفحة** 15). إضافة هذه الأنواع هناك الدواجن والحيوانات البرية في الغابات المتنوعة، نذكر منها: الوعل والأرانب والغزلان والماعز الوحشي، النمور والأسود والفهود. وعن الثروة السمكية ذكر وليام شالر في مذكراته أنه كان يعيش في بحر الجزائر جميع أنواع أسماك البحر المتوسط (**شالر**، 1982، **صفحة** 33، 34) منها الدلافين، وأسماك أبو سيف، وسمك التونة (**Resbeco, 1837, p. 27**) ، وخاصة سمك السردين الصغير الذي كان في متناول الجميع

لرخص سعره ووفرته (**شالر**، 1982، **صفحة** 32)

لا شك أن هذا التنوع في هذه الثروة الحيوانية الكبيرة كانت له عائدات مالية هائلة على النشاط الاقتصادي، فإلى جانب ما توفره من منتجات للاستهلاك بالأسواق المحلية من لحوم وألبان، كانت توفر أيضا أنواعا ممتازا من الصوف والجلود ذات الجودة العالية، والتي كانت تصدر إلى الأسواق المجاورة في الدول المغاربة كتونس والدول الأوروبية وحتى إلى المشرق ومنطقة السودان (**شالر**، 1982، **صفحة** 33).

2 .2. **النشاط الصناعي**

عرفت الجزائر في العهد العثماني نشاطا صناعيا شمل أغلب المهن والحرف، وتمركزت معظمها بالمدن كمدينة الجزائر باعتبارها عاصمة الايالة، والمدن الأخرى كقسنطينة عاصمة بايلك الشرق (**عباد**، 2013، **صفحة** 516) ومن أهم الصناعات التي أتقنها الجزائريين في العهد العثماني نذكر الصناعة النسيجية والجلدية، ويعود ذلك إلى توفر المواد الأساسية التي ترتكز عليها هذه الصناعة كالجلود والصوف والحرير والكتان (**شويتام**،، 2009، **الصفحات** 321ـ 324) ، إضافة إلى إتقان الجزائريين لحرفة الدباغة والخياطة، ومن أهم المنتجات النسجية نذكر الأحزمة والمناديل والعمائم البَرانس والحايك والسجاد (**شالر**، 1982، **صفحة** 93).

ارتكزت الصناعة الخشبية على الثروة الغابية التي تتميز بتنوع أشجارها (**بوعزيز**، 2009، **صفحة** 404)، استغلت في صناعة السفن (**نورالدين**، 2006، **صفحة** 86). أما الصناعة المعدنية اعتمدت على وفرة المواد الأولية الموجودة بالمناجم في مختلف المناطق كوفرة الحديد بجبال بجاية وعنابة، والفضة والنحاس في جبل الونزة بتبسة ومادة الرصاص المتوفرة في جبل طاية بقالمة وسكيكدة (**درياس ل.**، 2007، **الصفحات** 78 ـ 83) ، استخدمت في صناعة الآلات، ولأسلحة (**خلاصي**، 2007، **الصفحات** 202ـ 203) وفي سك العملة التي كان يشرف عليها موظفين محترفين في دار الضرب بمدينة الجزائر (**درياس ل.**، 2007، **صفحة** 70).

3.2. **العملات المحلية**

تدخل العملة ضمن النشاط الصناعي الذي عرفته الجزائر، لذلك نجد أن حكام الجزائر منذ بداية تأسيس الدولة في القرن السادس عشر، عملوا على بناء دور الضرب لسك عملات جزائرية بمختلف الأصناف ذهبية وفضية ونحاسية. كما حافظوا على تداول العملات الزيانية ولم يمنعوها من التداول واستمر ضربها؛ لكن باسم السلطان العثماني، وذلك طيلة القرن السادس عشر والسابع عشر. وقد تعددت تسميات النقود الجزائرية وقيمتها من فترة إلى أخرى، أي حسب الظروف السياسية التي عرفتها.

يعد الدينار السلطاني(انظر التعليق رقم1) أول الدنانير الذهبية التي سكت بمدينة الجزائر باسم السلطان العثماني، أطلق عليه الأوروبيون اسم سكوين الجزائر **(Sequin d'Alger) (Marcel, 1844, pp. 13 - 14)** يتراوح وزنه بين 3.40 و3.5غ. إضافة إلى هذا هناك قطع ذهبية أخرى تدعى بالنصف سلطاني وربع سلطاني وهي بمثابة أجزاء للدينار السلطاني (**مروش، دراسات في الجزائر عن العهد العثماني العملة ـ الاسعار والمداخيل**، ج1، 2009، **صفحة** 35) (**درياس ل.**، 2007، **صفحة** 146) . وفي هذه الفترة كان هناك أيضا تداول واسع للعملة الزيانية، أهمها هو الدينار الزياني الذي حافظ حكام الجزائر على إصداره وتداوله بنفس أشكاله باسم السلطان العثماني، لأنه كان متداولا في كل المناطق الجزائرية، وصولا إلى الصحراء والشرق الجزائري وحتى في دولة تونس. ويتميز الدينار الزياني بطول قطره الذي يصل إلى 14ملم ويصل وزنه إلى 1.05غ (**مبخوت**، 2006 ، **صفحة** 282، 283)، تصل قيمة قطعة ذهبية من الدينار الزياني إلى خمسون درهما ومن أجزاءه الربع زياني وهو أيضا قطعة ذهب مشوبة بالنحاس قيمته 25 درهم (**مروش، دراسات في الجزائر عن العهد العثماني العملة ـ الاسعار والمداخيل**، ج1، 2009، **صفحة** 39).

شكلت قطع النقود الفضية في الجزائر الوحدة الأساسية، فكانت على عدة أنواع وأسماء. فمن وحداتها الأساسية نجد البوجو أو الريال بوجو وتسمى أيضا ريال صغير الضرب، يتراوح وزنه بشكل عام بين 8.5 و10.2غ، يساوي واحد فرنك وستة و ثمانون سنتيم (**درياس ي.**، 2007، **صفحة** 244). وهناك قطعة زوج بوجو التي بدأ سكها في بداية القرن التاسع عشر، يتراوح وزنها بين 19 و20غ . من أسمائها البوجو المضاعف أو ضعف الريال بوجو ودورو الجزائر ويسميها الأوروبيين بـ بياستر الجزائر**(piastre d'Alger)** للتفريق بينها وبين الدورو الاسباني (**سبنسر**، 2007، **صفحة** 153، 154). وهي الأكثر استعمالا في المعاملات التجارية (**سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** ـ1800 1830، 1979، **صفحة** 194) . وتوجد قطعة نصف ريال دراهم، وهي سدس بوجو وزنها بين 1.4 و1.7غ (**درياس ي.**، 2007، **صفحة** 253). يوجد كذلك الدرهم أو الأسبر الفضي (**سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** (1830 ـ1800، 1979، **صفحة** 193)، وهو قطعة نقدية فضية مربع الشكل كبير الحجم، يسمى في استانبول بالأقجة، وللدرهم أقسام هي نصف درهم وثلث درهم. وسدس درهم.

أصدرت الجزائر على غرار الايالة التونسية أنواع من النقود النحاسية بتسميات مختلفة، منها الخروب وهي قطعة محتواها خليط من النحاس والفضة، من أجزائها دراهم صغار وهي قطعة صغيرة من النحاس، مقسمة على شكل مربعات غير منتظمة، يسميها الأجانب الأسبر شيك (aspres chique). وقطعة أخرى تدعى زوج دراهم شيك صغار (deux aspres chique)، مصنوعة من النحاس تشبه في شكلها قطعة الخروب، وقطعة خمسة دراهم صغار**Cinque (aspres) (Marcel, 1844, pp. 11 - 13)**. إضافة إلى الصايمة وهي قطعة نقدية فعلية كانت تدعى لدى الأجانب بالأسبر

96

وهي قطعة نحاسية وزنها 0.50غ (**الشويهد**، 2006، **صفحة** 45).

3. طرق دخول النقود التونسية إلى الشرق الجزائري

تمثل النقود التونسية المرتبة الثانية في الجزائر من حيث التداول بعد النقود الاسبانية، وبالأخص في الشرق الجزائري، وهذا ليس غريبا إذا ما استندنا إلى المنتجات الجزائرية وتنوعها وإلى حجم المبادلات التجارية مع تونس. لأن التبادل التجاري يؤدي بالضرورة إلى تواجد العملة التونسية في الجزائر. دون أن ننسى الطرق الأخرى كتقديم الفدية والهدايا.

1.3. التبادل التجاري

إن النشاط التجاري بالجزائر هو القناة التي يتم عبرها بيع وتصدير مختلف المنتجات الفلاحية والصناعية، على الصعيدين الداخلي والخارجي. و من أهم الدول المجاورة التي كانت للجزائر معها حركة تجارية واسعة هي تونس، وهذا التعامل التجاري معها ساهم حتما في تداول النقود التونسية في الجزائر. فالتجارة مع تونس بالنسبة للجزائر لا تقل أهمية عن التجارة مع فرنسا نظرا لحجم التبادل بينهما بفضل قرب الأسواق جغرافيا وتوفر المواصلات اليومية المؤمنة في حالة السلم، وإشرافها على الموانئ البحرية وهذا ما سمح بوجود طرق بحرية عبر الموانئ للتبادل التجاري، وبالتالي كانت الأسواق التونسية أقرب الأسواق الخارجية إلى الجزائر.

وقد أشار رحالة روسي إلى أن تونس كانت على علاقة مستمرة مع الجزائر عن طريق القوافل التجارية (Canard, 1951, p. 151) ، حيث كانت المدن الجزائرية تشكل معبرا للتجارة المغاربية عبر طرق برية وبحرية بشكل أفقي وعمودي، ويبدأ أبرز طريق تجاري نحو تونس من تلمسان ومعسكر مازونة وملیانة مرورا بمدينة الجزائر وبجاية ثم سطيف وصولا إلى قسنطينة، (**خروف**، 1983، **صفحة** 311) ومن الشرق الجزائري تكمل القوافل طريقها إلى المدن التونسية (**الزبيري**، 1972، **صفحة** 175، 176). وطريق عودتها من تونس يكون عبر طريق أفقي من تونس ثم طبرية (انظر التعليق رقم 2) ثم القنطرة (انظر التعليق رقم 3) ثم قسنطينة ومنها البيبان وصولا إلى مدينة الجزائر وتلمسان وطرق أخرى نحو الجنوب إلى تقرت وبسكرة والوادي (**سميرمشوشة**، 2017، **صفحة** 47).

تعتبر هذه القوافل كأسواق متنقلة يتم فيها التبادل التجاري في المحطات التي تتوقف بها (**عباد**، 2013، **صفحة** 521)، حيث يرتاد أغلب الرحالة والقوافل التجارية الوافدين من تونس مدينة قسنطينة لاقتناء من أسواقها العامرة ما يلزم من زاد ويبيعون فيها سلعهم وبضائعهم. يذكر قنصل البندقية إحدى المدن الايطالية عن قسنطينة أنها مقاطعة غنية تنتج الشموع والعسل والصوف والزيتون والدهون ومواد أخرى يتم تصديرها إلى تونس وأوروبا (Rosalem, 1952, p. 83).

كما ربطت بين تونس وقسنطينة قوافل تجارية عديدة، وكان تجار قسنطينة قبل انطلاق القافلة يستعينون بجماعة من اليهود المهرة لتحديد أسعار بعض السلع في البيع والشراء (Féraud, 1872, p. 452). إن أهم قافلة تجارية تنطلق من قسنطينة إلى تونس هي القافلة الشهرية، التي تتكون من 200 إلى 300 بغل محملة بمحاصيل زراعية والسلع والبضائع المصنوعة محليا، تبلغ قيمتها مليون فرنك لتباع بمدينة تونس بأرباح مضاعفة (**سعيدوني**، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** (1830 ـ1800، 1979، **صفحة** 186). كما كانت تُصدر إلى تونس حوالي 82000 جلد مدبوغ سنويا. ومن جملة ما يبيعه تجار الجزائر في الأسواق التونسية هي الصوف والجلود المدبوغة وريش النعام والتبر ويستوردون منها الأقمشة المطرزة والشواشي (**الزبيري**، 1972، **صفحة** 153).

يذكر وليام سبنسر عن الوفرة في إنتاج الحليب والزبدة في عنابه أنه تجاوز الاكتفاء المحلي، ليتم تصديره إلى تونس وجزيرة جربه، وبقول في هذا الصدد: «... كان لها وطن سهلي ... وهو يمدها بكمية كبيرة من الذرة التي تحمل له فتتغذى الأبقار والغنم...وبهذا الإنتاج البهيج فليست عنابه وحدها هي التي تتزود بالحليب والزبدة ولكن مدينة تونس وجزيرة جربة» (**سبنسر**، 2007، **صفحة** 140). أشارات بعض الدراسات إلى الإقبال الكبير للتونسيين على الشواشي الجزائرية، التي تباع في أسواق تونس، نظرا لانخفاض ثمنها مقارنة بالشاشية التونسية (**الزبيري**، 1972، **صفحة** 153)، كما ورد في إحدى الوثائق بعض السلع التي كان يشتريها الجزائريين من أسواق تونس وهي كالأتي: الشاشية التونسية والبرونوس قيمته 36 ريال تونسي وطزينة (تعني12) طاسية قيمتها 20 ريال تونسي والشملة قيمتها 18 ريال تونسي (**المكتبة الوطنية لجزائرية، قسم المخطوطات ، رسالة رقم** 28.) .

إضافة إلى ذلك كان يُصدر إلى تونس الكثير من السلع الصحراوية، كالتمور ذات الجودة العالية التي تنتجها مدن الجزائر بالصحراء، وادي سوف التي وجد فيها في بداية الاستعمار حوالي 150000 نخلة (Feroud, 1882, p. 43). وبالموازاة مع موقع المدن الجزائرية في الشمال وأهميتها في المبادلات التجارية مع تونس، فقد كان لمدن الجنوب الشرقي الجزائري هي الأخرى دورا كبيرا في التجارة مع تونس، أبرزها ورقلة وتوقرت، وادى سوف، والتي كانت محطة وملتقى للقوافل التجارية المغاربية، فهي تربط بين الموانئ الجزائرية والتونسية ومدن السودان مثل تومبوكتو وكانو (**سعيدوني**، **ورقات جزائرية** ، 2008، **صفحة** 485، 486).

كانت السلطة الجزائرية تراقب الطرق التجارية التي تربط بين الأسواق المشهورة التي ترتادها القوافل التجارية للتأمين ولفرض ضرائب المرور، وكانت ترتفع هذه الضرائب بمرور الوقت خاصة مع نهاية القرن الثامن عشر. ومن بين الأسواق المشهورة الموسمية والأسبوعية في الشرق الجزائري هي: سوق قسنطينة وتوات وعين صالح والبيض وبسكرة، سوق ورقلة ووادي سوف وتوقرت. وكان التجار يدفعون ضرائب الذهاب

والإياب، حيث كان يدفع التاجر القادم من غدامس إلى غات يدفع من 12الى 15 قرش عثماني عن حمولته (القرش عملة فضية كانت مستعملة)، ومن توات إلى تومبوكتو يدفع مابين 12 و24 مثقال ذهبي أو45 محبوب (عملة ذهبية) للحمولة (**سيدهم، سبتمبر** 2011، **صفحة** 26)، إضافة إلى رسوم الأسواق والتي يتولى جمعها قائد السوق، كانت تدفع اغلبها نقدا (**القشاعي المولود موساوي**، 1990، **صفحة** 75). وفي الجدول التالي توضيح لبعض صادرات مدن الشرق الجزائري إلى أهم الأسواق التونسية :

مدن الجزائرية	المواد المصدرة	أسواق تونسية
قسنطينة	الصوف، الجلود المدبوغة، العسل، الشموع، الشواشي العادية، ريش النعام .	مدينة تونس
وادي سوف	التبغ، التمور.	نفطة
توقرت	أقمشة صوفية عادية، ثمور، مظلات، مواد عطرية، الحبوب، الزيوت.	غدامس
ورقلة	أقمشة حريرة وقطنية، الحبوب والزيوت، أسلحة، تمور.	غدامس

(Rosalem, 1952, p. 83،86) (الزبيري، 1972، صفحة 159) (Féraud, 1872, p. 451، 452)

هناك بعض الصادرات التونسية إلى الجزائر تتجه إلى الموانئ منها منتوج زيت الزيتون الذي تشتهر به مناطق تونسية، يصدر منه حوالي مليوني رطل سنويا إلى أوروبا والبلدان المجاورة لها كالجزائر، حيث ينقل جزء منه إلى ميناء القالة باعتباره أقرب ميناء جزائري إلى تونس، (سعيدوني، الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب) ، صفحة 23) وفي الموانئ الجزائرية كانت تُفرض رسوم المرسى، التي يتولى جبايتها قائد المرسى، وهي متنوعة منها رسوم حق التوقف بالميناء المقدرة بعشرين قرش على السفن التابعة للدولة العثمانية و80 قرش على الدول التي لا ترتبط معها بعلاقة؛ ومنها رسوم حقوق الجمرك التي تؤخذ عن البضائع عند شحنها أو إنزالها إلى الميناء، وتقدر نسبة الضريبة المفروضة على السلع والبضائع بـ 12.5 بالمائة على الواردات و2 بالمائة على الصادرات (**سيدهم، سبتمبر** 2011، **صفحة** 27).

وبهذا النشاط كانت الموانئ تساهم بدخل وافر من النقود الأجنبية للخزينة الجزائرية، منها نقود تونسية جراء التعامل التجاري معها. وكثيرا ما كانت القبائل تبيع منتجاتها داخل الأراضي الجزائرية، مثل ما حدث مع إحدى القبائل الجبلية التونسية سنة 1740 التي منعتها السلطة التونسية من بيع محصولها من القمح إلى الشركات الجنوية(الايطالية) في موانئ تونس؛ فقررت هذه القبائل بيع محصولها في ميناء القالة إلى الشركات الفرنسية بالجزائر (**روسو، صفحة** 70). ولعل الحصول على الربح الوفير للقبائل التونسية هو من بين الأسباب التي جعلتهم يقصدون أسواق الجزائر، حيث تذكر المصادر، أن الربح من عملية تجارية واحدة يصل إلى ألف بياستر، أي ما يعادل 533 ألف فرنك فرنسي، ولليهود نصيب كبير من هذه العمليات التجارية (**حصام**، 2013، **صفحة** 148) .

2.3. غنائم العمليات العسكرية على تونس

يعد هذا العامل من العوامل التي ساعدت على تواجد و رواج العملة التونسية بالجزائر، بحيث كان حكام تونس عند حدوث صراع بينهم حول الحكم يطلب الخاسر منهم دعما عسكريا من الجزائر، مقابل دفعه لضرائب سنوية إلزامية في شكل هدايا وإتاوات لإيالة الجزائر، وحدث هذا في أكثر من مرة، منها سنة 1694 و1695م أين دعمت الجزائر محمد بن شكر لحكم تونس ضد محمد ابن مراد باي (انظر التعليق رقم 4) مقابل دفعه مبلغ قدره خمسمائة ألف قرش (**روسو، صفحة** 143). وفي سنة 1700م توقف مراد باي الثالث(انظر التعليق رقم 5) حاكم تونس عن دفع الضرائب بل وشن حربا ضد الجزائر واستطاع أن يفرض حصار على قسنطينة بدعم من حاكم طرابلس، فوجه إليه داي الجزائر جيشا وهزمه في معركة وقعت في جوامع العلمة قرب سطيف. وبعد هزيمته رجع إلى تونس هاربا وترك وراءه أسرى وغنائم كبيرة للجزائريين (**A.Dournon, p. 276، 277**).

استمر هذا الوضع كذلك خلال القرن الثامن عشر، فتدخل حكام الجزائر في تثبيت ومساعدة إبراهيم الشريف (انظر التعليق رقم 6) كباي لتونس سنة 1702م، مقابل دفعه 150 ألف بياستر سنويا. ونفس الأمر مع محمد باي(انظر التعليق رقم 7) سنة 1756م، الذي استنجد بالجزائر لاسترجاع حكمه من قريبه، فدعمه داي الجزائر بإرسال جيش بقيادة باي قسنطينة إلى تونس فهزم حاكم تونس وقتله، واستولى الجيش الجزائري على الخزينة التونسية وثبت محمد باي كحاكم لتونس، وفرضوا عليه دفع ضرائب كبيرة منها ثلاثون ألف ريال سنويا (**الشريف**، 1993، **صفحة** 86)، وهذا ما ورد في رسالة موجهة من داي الجزائر سنة 1758م إلى باي تونس يطلب منه دفع 12000دينار سلطانية (**التايب**، 2018، **صفحة** 21). وفي سنة 1783م فرت إحدى القبائل التونسية المتواجدة على الحدود مع تونس إلى الجزائر من جنود حاكم تونس حمودة باشا، بعد رفضها دفع الضرائب للسلطة التونسية، فأمر داي الجزائر محمد بن عثمان من حاكم تونس دفع تعويض مالي للقبيلة قدره 520000 سلطاني (Tassy, 1725, p. 150)

98

4. أنواع النقود التونسية المتداولة في الشرق الجزائري

1.4. نقود المعادن النفيسة

عرف الشرق الجزائري تداول العديد من النقود التونسية الذهبية والفضية والنحاسية، التي اختلفت تسمياتها وقيمتها من قرن لآخر، فوجد الدرهم الناصري خلال القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر المسكوك من مادة الفضة وهو مربع الشكل، تمت تسميته نسبة إلى الخليفة الموحدي محمد الناصر(انظر التعليق رقم 8). وبقي يُسك ويتدَاول بهذا الاسم من طرف الدولة الحفصية. وبعد دخول تونس تحت الدولة العثمانية، أمر حاكمها سنة 1574 بسك العملة باسم السلطان العثماني، فسميت هذه العملة الجديدة بالنصري الحيدري نسبة إلى حيدر باشا (أنظر التغليق رقم9) كأول حاكم عثماني للقيروان، ولعله هو ما قصده مارسال (Marsel) عندما وصف قطعة نقدية تونسية وجدت بالجزائر، بأنها قطع فضية مربعة الشكل، ضرب بعضها في عهد السلطان مراد بن احمد خان سنة 1033هـ الموافق 1623م **(Marcel, 1844, p. 31)** . كما جاء ذكر لعملة نواصري الذهبية في رسالة بعثها السلطان العثماني إلى حاكم الجزائر، سنة 984هـ /1577م يجيبه فيها بالتحري والتدقيق في الأموال المترتبة عن منتجات تم تصديرها إلى تونس قدرها عشرون ألف نواصري ذهبي (الأرشيف الوطني الجزائري، دفتر مهم).

لقد حصل خلال القرن السابع عشر ميلادي اضطراب مالي كبير في تونس، فلم تستطع النقود المحلية المتواجدة كالناصري المربع الشكل والخروبة الأكبر، من تلبية الحاجيات الاقتصادية، أو أن تكون وسيلة تبادل مستقرة. فضربت عملة جديدة تسمى الريال التونسي لها ارتباط بالريال الاسباني، وأصبح الريال هو العملة التونسية الرائجة في الشرق الجزائري (**سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** (1800ـ 1830، 1979، **صفحة** 187) ، وأزاحت الدراهم الناصرية والحيدرية من الأسواق، بعد تدهور قيمتها أمام ارتفاع العملة الاسبانية، بسبب قلة توافر الريال الاسباني في تونس، وفي منطقة البحر لمتوسط بشكل عام (**قدور**، 2007، **صفحة** 276). وحسب بعض الدراسات فإن الريال التونسي شاع استعماله باسم البياستر(انظر التعليق رقم 10) في الشرق الجزائري باختلاف أوزانه وقيمته، بحيث بياستر عنابة يختلف في قيمته ووزنه عن بياستر القالة، وهذا الاختلاف جعل بعض التجار الأجانب يقومون بقطع أجزاء من هذا البياستر للوصول إلى الوزن الذي يناسب المدينة أو الميناء الذي يقصدونه، كما استعملت أجزاءه بشكل أقل كالنصف بياستر والربع البياستر والثمن البياستر، وترجح هذه الدراسات أن البياستر ما هو إلا الريال التونسي لأنه مقتبس من الريال الاسباني لذلك سمي بالبياستر، ولم يتخلص الريال التونسي من تبعيته لبياستر اسبانيا إلا سنة 1725 (**العربي**، **صفحة** 76).

إضافة إلى ذلك كان التبادل التجاري مع تونس يؤدي إلى دخول نقودا اسبانية إلى الجزائر، نتيجة للعائدات المالية لتونس جراء تعاملها التجاري مع الشركات الأوروبية، التي كانت تتعامل في الغالب بالنقود الإسبانية، وكانت العملة الإسبانية خلال هذه الفترة عملة عالمية انتشرت في جميع بلدان العالم (**العربي**، **صفحة** 77). فخلال القرن الثامن عشر تراوحت قيمة العائدات السنوية لجزيرة تامقرت التونسية بين 60000 و 120000 ريال اسباني، وجزء من هذه الأموال توظفها القبائل لاقتناء حاجياتها من الأسواق المحلية، ومنها أسواق الشرق الجزائري بحكم القرب الجغرافي (**قدور**، 2007، **صفحة** 276)، خاصة وأن المعاملات في بايلك الشرق كانت لا تتم إلا بالبياستر الاسباني (**غطاس**، 1985 ، **صفحة** 154) ، وهذا ما كان يساعد التجار التونسيين على توفير العملة الاسبانية واستثمارها في الأسواق الجزائرية.

بدأت عملية الإصلاح المالي في تونس مع بداية القرن الثامن عشر، للتخلص من تبعية الريال التونسي للريال الاسباني، فتم إصدار قطعة نقدية فضية من فئة ربع ريال سنة 1725م يصل وزنها من الفضة إلى 65 بالمائة، وهذا الارتفاع المؤقت في محتواه من الفضة كان له الأثر في دعم مكانته بالشرق الجزائري (**سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** (1800ـ 1830، 1979، **صفحة** 187). وبين عام 1725 و1760 تعرض الريال التونسي إلى انخفاض قيمته ووزنه، حيث خسر حوالي60 بالمائة من وزنه (باموك، 2005، صفحة 328)، وانخفضت قيمته إلى خُمس قيمة السلطاني الجزائري، ولعل من أسباب ذلك المعاهدات التجارية المبرمة بين الجزائر وتونس خلال هذه الفترة (**سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** (1800ـ 1830، 1979، **صفحة** 187) . استمر الوضع على حاله إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر، حيث يذكر ابن ابي ضياف أنه في سنة 1240هـ- 1825م تم تبديل السكة بالانتقاص من فضتها، وقامت السلطة بجمع الريالات الممكنة وإعادة ضربها بإنقاص ثمن أوقية من فضة الريال وإبداله بالنحاس ويقول ابن ضياف أن التجار الأجانب كانوا يضربونها خارج تونس ويأتون بها (**أبي ضياف**، 1999). وزيادة على الريال التونسي هناك قطعة فضية أخرى تدعى خروبة karroba سكت في عهد الباي علي باشا، وهي تساوي سدس بياستر (**رجب**، 2010، **صفحة** 233).

خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر أصدرت دار الضرب التونسية عملة ذهبية، تسمى "سلطاني" و تسمى كذلك "محبوب" ضربت أول قطعة منه سنة 1116هـ/ 1705م، باسم السلطان العثماني باستنبول، وزنها 3.50غ، من أجزاءه النصف السلطاني الذي يزن 1.750غ **(Sebag, 1990, pp. 258, 259)**، لكن حجم إصدارها كان قليلا مقارنة بالنقود الذهبية التي سكت بالجزائر، وحسب مارسال فإن النقود الذهبية التونسية "سلطاني squins و"نصف سلطاني" كان لها رواجا في الجزائر، فقد وجدت في الخزينة الجزائرية قطع منها تعود للقرن الثامن عشر، لها شكل دائري مكتوب على إحدى وجهيها

اسم السلطان مصطفى الذي ضربت في عهده، ويحمل الوجه الآخر تاريخ ضربها سنة 1185هـ الموافق لـ1771م، وقطعة أخرى ضربت سنة 1171ه موافق لـ 1757م، باسم السلطان عبد الحميد. **(Marcel, 1844, pp. 27, 28)**

2.4. نقود من معادن أخرى

لقد أشار مارسال إلى قطع نقدية تونسية فضية صغيرة ومربعة الشكل، ضربت في عهد السلطان مراد بن أحمد خان سنة 1033هـ/1623م بتونس، ومن المرجح أن تكون هذه القطع هي الناصري المسمات بأسبر تونس، التي ذكرت بعض الدراسات عنها أنها صغيرة الحجم ومربعة الشكل، وظلت متداولة بطريقة غير نظامية إلى غاية القرن الثامن عشر (**باموك**، 2005، **صفحة** 330). ومن النقود النحاسية التي استعملت في الشرق الجزائري سميت بـ فلس fels (أنظر التعليق رقم 11)، لها شكل دائري، وتسمى عند الأوروبيين بالبورب (bourbe)، وهناك اسم أخر لقطع نحاسية أقل قيمة من الفلس، وهي قفصي (Qafsi)، أو الفلس الرقيق وتسمى عند الأجانب (bourbine) وهي تساوي 6 قفصي **(Candia, 1935, pp. 25, 32)** .

وفي مايلي جدولا لهذه العملات :

- قيم وأوزان النقود التونسية المتداولة في الجزائر-

أنواع العملات	أوزانها (غ)	قيمتها
الذهبية	3.50 غ	80- ناصري aspres
- سلطاني	1.75 غ	40 ناصري.
- نصف سلطاني		
الفضية	0.7 إلى 14.9غ	16 خروبة
- ريال تونسي paistr		4 خروبة
- ربع ريال		2 خروبة
- ثمن ريال		39 قفصي أو 16/1 ريال.
- خروبة karrouba		
- ناصري nasri أو نصري حيدري asper	0.35إلى0.55غ	2 فلس أو 104أو 1 ريال.
النحاسية	1.4 إلى 15غ	6 قفصي أو نصف ناصري.
- فلس bourbe (fels)	0.6 إلى 1.8 غ	12/1ناصري.
- قفصي Qafçi أو فلس رقيق bourbine		

(Candia, 1935, p. 17، 33) (Sebag, 1990, p. 275، 265) (سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830، 1979، **صفحة** 190)

5. العملات التونسية في المتاحف الجزائرية

يتجلى كذلك الاستعمال الكبير للعملات التونسية بالجزائر من خلال ما تحتويه بعض المتاحف الجزائرية من هذه القطع النقدية وخاصة بمناطق الشرق الجزائري، نذكر منها الأربع متاحف التالية كأمثلة: متحف بجاية ومتحف قالمة ومتحف سيرتا بقسنطينة ومتحف وهران.

يحتوي متحف بجاية على ثمانية عشر قطعة نقدية تونسية من مادة النحاس، أما متحف قالمة فيحتوي على مجموعة نقدية عثر عليها سنة 1996 في عين النشمة بقالمة، اثرى شروع أحد المواطنين في عملية بناء ذاتي. وصل عددها إلى 228 قطعة من النقود الفضية المسكوكة بدار الضرب التونسية، يعود أغلبها إلى القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ميلاديين، صنفت هذه القطع إلى نوعين: النوع الأول يضم 29 قطعة من الريال التونسي العادي ، يتراوح وزنه بين مابين 7.1 و10.3غ، والنوع الثاني يشتمل على 199 قطعة من الريال التونسي المضاعف، وزنه بين14 و18غ.

أما بالنسبة إلى قطعة الريال المضاعف فإن وزنها يساوي ضعف قطعة الريال العادي (درياس و وأخرون، 2004، صفحة 9) . يظهر على بعض هذه القطع سنوات إصدارها، وأسماء السلاطين العثمانيين اللذين ضربت باسمهم، وهم خمس سلاطين حيث ذكر في أقدم قطعة من هذه المجموعة اسم السلطان مصطفى الثالث(انظر التعليق رقم 12) وفي أخر قطعة نُقش اسم السلطان محمود الثاني(أنظر التعليق رقم 13)، أي بين الفترة الزمنية التالية: (**1181 – 1233**هـ الموافق لـ **1765 – 1817**م).

نقود تونسية من نوع الفضة بمتحف قالمة

يحتوي كذلك متحف سيرتا بقسنطينة على قطع نقدية تونسية سكت من معدن النحاس والفضة، ضربت بتونس ما بين سنة 1696 إلى 1807م، ويوجد قطع أخرى تعود للسنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي.

يصل عدد هذه القطع التي تعود للفترة العثمانية إلى 39 قطعة

نقدية، منها أربعة عشر قطعة فضية يتراوح وزنها بين 0.7 و1.2غ، وقطرها بين 14 و34 ملم؛ وخمسة وعشرون قطعة نحاسية يتراوح وزنها بين 1.4 و 15غ وقطرها بين حوالي 23 و36 ملم، وفي مايلي: صور لبعض النقود التونسية الفضية والنحاسية المحفوظة بمتحف سيرتا قسنطينة.

يوجد في متحف وهران كذلك مجموعة من النقود التونسية الفضية والنحاسية، يعود تاريخ إصدارها إلى القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ما بين سنة 1152/1269هـ الموافق 1739/1853م. يبلغ قطر القطع الفضية إلى 11 و 35 مم، ووزنها بين 1 و23غ. أما قطر القطع النحاسية فيبلغ بين 12 إلى 28 ملم، ويتراوح وزنها بين 0.7 و5.40غ (**درياس و أخرون**، 2000، **الصفحات** 114 ـ 120) .

ولتوضيح نسبة تواجد القطع النقدية التونسية بالمتاحف الأربعة قمنا بتمثيلها في الدائرة النسبية التالية:

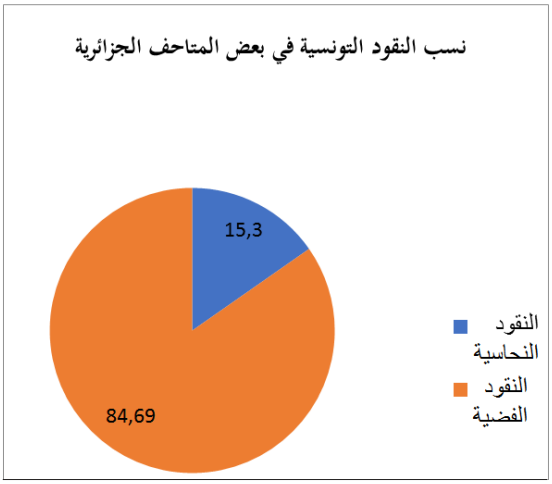

يتضح من خلال الرسم البياني الفارق الكبير بين كمية النقود الفضية والنقود النحاسية الموجودة بهذه المتاحف، بحيث أن النقود الفضية تمثل نسبة 85 بالمائة في حين جاءت نسبة النقود النحاسية 15 بالمائة فقط، وهذا يرجع إلى كون النقود الفضية تعتبر الوحدة الأساسية في النظام النقدي التونسي لذلك كانت الأكثر استعمالا في المبادلات المالية داخل تونس وبالجزائر.

كما يجب الإشارة إلى أن انعدام القطع الذهبية التونسية كالدينار السلطاني التونسي والناصري في المتاحف الأربعة السالفة الذكر، لا يعني بالضرورة عدم تداولها بالجزائر، بل أكدت المصادر على تداولها بالأسواق الجزائرية، لكنها كانت الأقل تداولا مقارنة بالفضية والنحاسية، وتفسير هذا يعود إلى ندرة إصدار النقود الذهبية بدور الضرب التونسية بسبب ندرة المادة الأولية وهي مادة الذهب، التي تستوردها تونس بكميات قليلة من السودان الغربي عبر القوافل التجارية الصحراوية.

الملاحظ أيضا من خلال المجموعات النقدية التونسية في هذه المتاحف استمرار تداول للنقود التونسية بالجزائر لأكثر من عشرين سنة بعد الاحتلال الفرنسي سنة 1830. وهذا راجع إلى القرب الجغرافي من جهة ومن جهة أخرى إلى المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، التي لم تكن تسمح للاحتلال من فرض نظامه المالي بالجزائر بشكل أسرع. حيث استمر الوضع المالي بالشرق الجزائري تحت مقاومة أحمد باي (انظر التعليق رقم 14) بقسنطينة، الذي واصل ضرب العملة باسم السلطان العثماني بمدينة قسنطينة إلى غاية سقوطها سنة 1837م (**التميمي**، 1978، **صفحة** 72)، وهذا سمح بتداول النقود التونسية بشكل عادي بين تجار الجزائر وتونس. إضافة إلى مقاومة الأمير عبد القادر بالغرب الجزائري الذي بالرغم من إصداره لعملة جديدة تسمى المحمدية(انظر التعليق رقم 15) من النحاس والفضة (**شربال**، 2015، **صفحة** 59، 73) ؛ إلا انه سمح بتداول العملات التي اعتاد عليها الجزائريون من قبل، نظرا لصعوبة التنظيم النقدي والفوضى المالية الحاصلة التي فرضتها الظروف السياسية، من تداخل العملات المحلية والأجنبية كالعثمانية الجزائرية والتونسية والفرنك الفرنسي وحتى المغربية (**سعيدوني**، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** (1800ـ 1830، 1979، **صفحة** 204، 205).

الخاتمة

إن أهم ما نستنتجه من هذه الدراسة هو:

- الإمكانيات الفلاحية والطبيعية المتنوعة لبايلك الشرق الجزائري من حبوب وتمور وموانئ وطرق تجارية، والقرب الجغرافي جعل من تونس السوق الأول للتجارة الخارجية الجزائرية. كما شكلت أسواق بايلك الشرق في نفس الوقت محطة استقطاب للتجار الأجانب وعلى رأسهم التونسيين. وهذا ما سهل لرواج العملات التونسية بالجزائر إضافة إلى الإتاوات والضرائب التي فرضتها الجزائر على تونس بعد

عمليات عسكرية.

- شيوع العملة الفضية التونسية بالجزائر بشكل كبير لأنها كانت تشكل النقد الأساسي في النظام المالي التونسي، وهذا الأمر كان قائما في الجزائر أيضا، أين كانت النقود الفضية هي الوحدة الأساسية. انخفاض نسبة تداول النقود الذهبية التونسية بالجزائر يرجع إلى قلة إصداره بدار الضرب التونسية نظرا لعدم توفر مادة الذهب بالشكل المناسب.

- النقود التونسية تأثرت بالنقود الاسبانية من حيث التسمية كاسم البياستر والريال وأيضا من ناحية القيمة حيث عرف الريال التونسي تبعية للريال الاسباني خاصة خلال سنوات القرن السابع عشر ميلادي.

- حكام تونس في العهد العثماني حافظوا على أسماء وشكل النقود التي سكت في عهد الدولة الحفصية كالدينار الناصري، مع التغيير في قيمتها والعبارات المكتوبة عليها باسم السلطان العثماني، وهي الطريقة نفسها التي اتبعها العثمانيون مع الدينار الزياني بالجزائر.

- النظام المالي في الإيالتين التونسية والجزائرية خضع لقوانين نقدية خاصة بكل بلد، ومختلفة عن بعضها في ما يخص الشكل أو القيمة، ويمكن اعتبار ذلك نوعا من الاستقلال المالي للإيالتين لكنه لا يعتبر استقلال سياسي. لأن كلا الإيالتين تشابهتا في الإقرار بالتبعية للسلطة العثمانية باسطنبول، من خلال كتابة أسماء السلاطين العثمانيين على النقود التي أصدرتاها، دون الإشارة إلى الحكام المحليين، وذلك رغم استقلالية الإيالتين في تعيين الحاكم، وأيضا رغم تحول نظام الحكم في تونس إلى وراثي خلال القرن الثامن عشر مع الأسرة الحسينية .

- اختلاف أوزان وقيم النقود التونسية من عقد إلى آخر وذلك بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية للبلاد، وهذا ما كان يؤثر على نوعية النقود.

- صعوبة احتساب القيمة بين النقود التونسية والجزائرية بسبب التغير في الأوزان والقيم من سنة إلى أخرى، واختلاف المصادر حول الأرقام والأسعار .

- القطع النقدية التونسية المحفوظة بالمتاحف الجزائرية تدل بوضوح على استعمال الجزائريين للنقود التونسية خلال العهد العثماني. وهذا ينفي تأثير الحروب التي قامت بين لجزائريين والتونسيين على العلاقة الاقتصادية التي ربطت بينهما،خاصة إذا ما علمنا أن العلاقات التجارية قد تتولد عنها علاقات اجتماعية كالمصاهرة بين الأسر والقبائل.

- دراسة موضوع تداول النقود بين الجزائر وتونس سيؤدي إلى توضيح صورة العلاقات الاقتصادية الجزائرية التونسية تاريخيا وقياسها على الحاضر، للرفع من مستوى التعاون الاقتصادي بينهما مستقبلا في ظل ما يسمى باتحاد المغرب العربي.

التعليقات

1 يعود أول سك لعملة ذهبية باسم السلطان العثماني في الجزائر إلى العقد الثاني من القرن السادس عشر، فحسب المصادر فإن عروج بربروس لما بويع أميرا على مدينة الجزائر سنة 1516 ضرب السكة ليثبت حكمه، كما ورد في مذكرات خير الدين بربروس أنه بعد تعيينه كبايلرباي على الجزائر من طرف السلطان العثماني، أمر بضرب العملة باسم السلطان سليم خان. لكن أقدم قطعة من الدينار السلطاني الجزائري توجد في متحف اسطنبول، باسم السلطان سليمان القانوني بتاريخ 1519، وهو تاريخ توليته السلطنة. انظر:- الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ج2، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1983. بيروت، ص 10. - أحمد الصاوي، النقود المتداولة في مصر العثمانية، مركز الحضارة العربية، ط1، نوفمبر، 2001، ص 30.

- منور مروش، دراسات عن العهد العثماني العملة الأسعار والمداخيل، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 35. انظر أيضا : - يمينه درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة، الجزائر، 2007، ص 146.

2 **طبرية**: بلدة تونسية مشهورة بورشات صناعة الشاشية التونسية

3 **القنطرة**: منطقة تقع قرب مدينة الكاف التونسية

4 **محمد بن مراد باي**: ابن مراد باي كان له صراع مع أخيه وعمه على الحكم بعد وفاة مراد باي، فتدخلت الجزائر لحل الخلاف إلى أن استتب الأمر لمحمد بن مراد بدعم من الجزائر سنة 1686م. وبعد خلافه مع الجزائر دعمت محمد ابن شكر كاهيته ضده وأزيح عن الحكم سنة 1694م. انظر: – حسين بن علي، الذيل لكتاب بشائر أهل الإيمان في فتوحات آل عثمان، المطبعة الرسمية العربية، تونس، 1908م، ص 12.

- كوثر العايب، العلاقات الجزائرية التونسية خلال عهد الدايات (1711/1830)، مذكرة ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الوادى، الحزائر، 2014، ص 30.

5 **مراد باي الثالث**: تولى الحكم سنة 1110هـ / 1699ك، وفي عمره 18 سنة عرف بجوره وظلمه وسفكه للدماء، هاجم الجزائر سنة 1700م، حاصر قسنطينة لكنه لم يستطع دخولها إلى أن جاء الجيش الجزائري لنجدتها، فكانت بينهما معركة في منطقة جوامع العلمة بالقرب من مدينة سطيف حاليا، انهزم مراد باي الثالث وفر الى تونس، إلى أن قتل من طرف حاشيته بعد فساده سنة 1114ه / 1603م. انظر: - الشيخ الحاج أحمد ابن المبارك، تاريخ بلد قسنطينة للشيخ أحمد بن المبارك بن العطار من 1790 إلى 1870م، تحقيق وتقديم، عبد الله حمادي، دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2011، ص 109، 111.

6 **إبراهيم الشريف**: هو ضابط عثماني من اسطنبول، تقول المصادر أنه أرسل إلى تونس لاستعادة أمجاد الطائفة العسكرية، استطاع قتل مراد باي وتولى حكم تونس سنة 1702م الى غاية 1705م . توقف عن دفع الضريبة السنوية للجزائر فوجه إليه داي الجزائر جيشا فهزمه بمدينة الكاف وأخذه أسيرا، وعين ديوان تونس حاكما جديدا اسمه حسين بن علي. انظر: – كوثر العايب، المرجع السابق، ص 31، 33.

7 **محمد باي**: هو محمد بن حسين ابن علي، وهو الحاكم الثالث للعائلة الحسينية التي حكمت تونس منذ 1706م، تولى محمد بن حسين حكم تونس سنة 1756م، بدعم من الجزائر مقابل دفعه لضرائب سنوية . انظر: - محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تر، محمد شاوش ومحمد عجيسة، دار سراس للنشر، ط3، تونس، 1993، ص 82، 86.

8 **محمد الناصر**: الخليفة الرابع للموحدين (454 – 481هـ/ 1062 – 1089م) وضرب هذا الدرهم المنسوب إليه لأول مرة بتونس سنة 1212م بمناسبة زيارته لمدينة تونس. وبقي يسك من طرف الحفصيين واختفى بعد مجئ العثمانيين لتونس . انظر – ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي، المرجع السابق،ص 186.

9 **حيدر باشا**: هو أحد رياس البحر العثمانيين البارزين في البحر المتوسط خلال القرن السادس عشر ميلادي، انسحب إلى القيروان بعد احتلال مدينة تونس من طرف الأسبان مجددا سنة 1535م، وهو أول حاكم يمثل السلطة العثمانية بالقيروان فأمر بضرب العملة باسم السلطان العثماني ومن هنا ارتبط اسمه باسم الدرهم الفضي" الناصري الحيدري" ، ومن القيروان اشترك مع علج علي حاكم الجزائر وسنان باشا من اسطنبول، في إعادة تحرير تونس من الأسبان سنة 1573م، وألحقت نهائيا بالسلطنة العثمانية سنة 1574م. ينظر: - ألبارون الفونص روسو، المصدر السابق، ص 103. وأيضا:

– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 186.

10 هذه العملة نسبة إلى العملة الإسبانية (Piastre)

11 **فلس** fels: أصل الكلمة من اليونان ثم انتقلت إلى العربية، يقصد بها نقود نحاسية ولها عدة معاني أخرى. للمزيد انظر :

– انستاس ماري الكرملي البغدادي، النقود العربية وعلم النميات، المطبعة العصرية، القاهرة، 1939، ص 63، 67، 68.

12 السلطان مصطفى الثالث: ابن أحمد الثالث ولد سنة 1717 ، دام حكمه سبعة عشر سنة، قام بإصلاحات كبيرة في الدولة العثمانية، بني مساجد وفتح المدرسة الهندسية البرية والحربية عام 1774، خسرت الدولة في عهده أراضي واسعة لصالح الروس بعد معارك كبيرة معها، توفي سنة 1774م عن عمر ناهز 57عاما. انظر: - درياس، المرجع نفسه، ص 11.

13 محمود الثاني: ابن عبد الحميد الاول ولد سنة 1785م دام حكمه 31 عاما، حاول تأسيس جيشا جديدا لكنه حله بعد فترة قصيرة اثر تمرده . طهرت في عهده عدة ثورات منها ثورة اليونان 1821م وأخمدها سنة 1826م، تم احتلال الجزائر في عهده سنة 1830م، له أعمال عمرانية وثقافية توفي سنة 1839م بعد إصابته بمرض السل. انظر – الاخضر درياس، جامع المسكوكات العربية، المرجع نفسه، ص 43.

14 أحمد باي: هو آخر بايات قسنطينة حفيد أحمد باي التركي الذي حكم قسنطينة سنة 1794 أمه الحاجة غنية بنت قانة التي تنتمي إلى أكبر عائلة من عرب الصحراء، عين كقائد على القبائل في منطقة عين البيضاء، ثم ترقى إلى منصب باي سنة 1826م، حتى سقوط فسنطينه سنة 1837م أين كانت له تنظيمات وإصلاحات بعد سقوط مدينة الجزائر في الاحتلال؛ منها ضرب العملة في قسنطينة. وبعد سقوط مدينة قسنطينة سنة 1837م، تابع مقاومته في الجهة الشرقية إلى أن استسلم سنة 1848، وعاش في مدينة الجزائر إلى أن توفي سنة 1850م. انظر: - بوضرساية بوعزة، الحاج أحمد باي رجل دولة ومقاوم (1828 – 1848م)، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1991، ص 33- 69، 311.

15 المحمدية: هي إحدى النقود التي أصدرها الأمير عبد القادر بتأسيسه لدار الضرب بمدينة تاقدامت قرب تيارت حاليا، وكانت نقوده فضية ونحاسية فقط دون استعمال الذهب، سميت بالمحمدية تيمنا باسم محمد صلى الله عليه وسلم. تم ضربها من مادة النحاس الأحمر مستديرة الشكل، كُتب على وجهها آيات قرآنية والوجه الأخر مكان وتاريخ الضرب. والعملة الفضية تسمى النصفية مستديرة الشكل، كتب على وجهها هي الأخرى آيات من القرآن الكريم والوجه الأخر تاريخ ومكان الضرب. انظر: - لمياء شربال، نقود الأمير عبد القادر 1836 - 1841- دراسة تاريخية وفنية، أطروحة دكتوراه في الثقافة الشعبية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015، ص 59، 73- 74.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

قائمة المصادر والمراجع

1- الأرشيف الوطني الجزائري،دفتر مهم. (بلا تاريخ). صحيفة 232، حكم 549. الجزائر.

2- المكتبة الوطنية لجزائرية، قسم المخطوطات . (رسالة رقم 28.). وثاق المكتبة الوطنية لجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة 1903 . الجزائر.

-3 أحمد أبي ضياف. (1999). إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، المجلد الثاني (المجلد ج3). تونس: الدار العربية للكتاب.

4-حمدان بن عثمان خوجة. (2005). المرآة، تقديم وتعريب وتقديم، محمد العربي الزبيري. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

5-عبد الله بن محمد الشويهد. (2006). قانون أسواق مدينة الجزائر(1107 – 1117هـ، 1695 – 1705م)، تحقيق وتقديم وتعليق، ناصر الدين سعيدوني . بيروت: دار الغرب الإسلامي.

6-أرزقي شويتام. (2009). المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني 1519 – 1830 . الجزائر: دار الكتاب العربي.

7-إسمهان العربيي. (بلا تاريخ). التجارة الخارجية لمدينة عنابه خلال العهد العثماني القرن 18 من خلال مصادر أولية .

8-الأخضر درياس، وأخرون. (2004). جامع المسكوكات العربية الإسلامية بالمتاحف الجزائرية، كنز عين النشمة قالمة. الجزائر: مطبعة سومر.

9-الأخضر درياس، وأخرون. (2000). جامع المسكوكات العربية الإسلامية بالمتاحف الجزائرية، متاحف الغرب الجزائري (المجلد 2). الجزائر: مطبعة سومر.

10-البارون الفانصوا روسو. الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة، محمد عبد الكريم الوافي . بنغازي: منشورات جامعة قاريونس .

-10 المنصف التايب. (2018). المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد لعثماني . مجلة روافد (4)، صفحة 21.

11-بودواية مبخوت. (2006). العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ . كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان. -12 بوعزيز. يحي. (2009). مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ط2. الجزائر: دار البصائر.

12-حصام. ص. (2013). العلاقات بين ايالتي تونس والجزائر خلال القرن الثامن عشر، مذكرة ماجستير . الجزئر. كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ وعلم الآثار: جامعة وهرن .

13-خلاصي. ع. (2007). الجيش الجزائري في العصر الحديث . الجزائر: دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع.

14-درياس. ل. (2007). المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، ط1. الجزائر: دار الحضارة للنشر والتوزيع.

15- رضا بن رجب. (2010). يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية 1685 – 1857، دار المدار الإسلامي . بيروت: دار المدار الإسلامي.

16- سميرمشوشة. (2017). أبو عبد الله المكناسي يؤرخ للعلاقات الاقتصادية بين الجزائر وتونس خلال القرن 18م . المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية (3) . الجزائر.

17- شوكت باموك. (2005). التاريخ المالي للدولة العثمانية، تعريب عبد اللطيف الحارس (الإصدار ط1). لبنان: دار المدار الإسلامي.

18-صالح عباد. (2013). الجزائر خلال الحكم التركي . الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع.

19-عبد الجليل التميمي. (1978). بايلك قسنطينة والحاج أحمد باي(1830/1837م). المجلة التاريخية المغربية .

20-عبد المجيد قدور. (2007). النشاط لاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني. مجلة العلوم الإنسانية ، 27.

21-عمار بن خروف. (1983). العلاقات بين الجزائر والمغرب 923 – 1069هـ/ 1517 – 1659م ، رسالة ماجيستير في التاريخ . كلية الآداب، قسم التاريخ: جامعة دمشق.

22-غطاس. عائشة. (1985). العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1619 – 1694)، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث . الجزائر. معهد التاريخ: جامعة الجزائر.

23-فاطمة الزهراء سيدهم. (سبتمبر 2011). موارد ايالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر. دورية كان التاريخية ، صفحة 26.

24-فلة القشاعي المولود موساوي. (1990). النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771 – 1837، رسالة ماجستير. 9، 10. الجزائر، معهد التاريخ: جامعة الجزائر.

25-لمياء شربال. (2015). نقود الأمير عبد القادر 1836 - 1841- دراسة تاريخية وفنية، أطروحة دكتوراه في الثقافة الشعبية. أطروحة دكتوراه في الثقافة الشعبية، قسم التاريخ . كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

26-محمد العربي الزبيري. (1972). التجارة الخارجية للشرق الجزائري . الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع.

27-محمد الهادي الشريف. (1993). تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تر، محمد شاوش ومحمد عجيسة (الإصدار ط3). تونس: دار سراس للنشر.

28-منور مروش. (2009). دراسات في الجزائر عن العهد العثماني العملة - الاسعار والمداخيل، ج1. دار القصبة للنشر.

29-مؤيد محمود حمد المشهداني، و رشيد رمضان سلوان. (2013). أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518 – 1830 المجلد 5، ع 16، نيسان 2013، ص 422. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، 5 (16)، صفحة 422.

30-ناصر الدين سعيدوني. الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب) . حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية.

31-ناصر الدين سعيدوني. (2008). ورقات جزائرية . الجزائر : دار الغرب الإسلامي.

32-ناصر الدين سعيدوني. (1979). النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (-1800 1830. الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع.

33-ناصر الدين سعيدوني. (1977). ورقلة ومنطقتها في العهد العثماني . مجلة الأصالة (41)، صفحة 84.

34- ناصر الدين سعيدوني، و المهدي البوعبدلي. (1984). الجزائر في التاريخ (التاريخ العثماني) . الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

35-نورالدين. ع. ا. (2006). صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد العثماني . الجزائر: دار الحضارة

36-وليام سبنسر. (2007). الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم، عبد القادر زبادة. الجزائر: دار القصبة للنشر والتوزيع.

37-وليام شالر. (1982). مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816 - 1824). الجزائر، الحزائر: المؤسسة الوطنية للنشر ةالتوزيع.

38-يمينه درياس. (2007). السكة الجزائرية في العهد العثماني. الجزائر: دار الحضارة،

39- A.Dournon. (s.d.). Kitab tarikh qosantina par Hadj Ahmed Elmobarak . R.A (57).

40-Boyer, P. (1963). La vie quotidienne a Algérie à la veille de l’intervention française Hachette, Paris. Paris: Hachette.

41-Canard, M. (1951). Une description de la cote barbare qu’aux 18 siècles par un officier de la marine russe . R.A (95).

42-Candia, F. d. (1935). Monnaies husseinites. Monnaies frappées de l'année 1117 à tannée hég. (1705 à 1782). Revue Tunisienne (21).

43-Féraud, C. (1872). les corporations des métiers a Constantine avant la conquête française. R.A.

44-Feroud, C. (1882). Notes historiques sur la province de Constantine. R.A (26), p. 43.

45-Marcel, J. J. (1844). Numismatique orientale, tableau général des monnaies ayant cours en Algérie . Paris: imprimerie orientale.

46-Resbeco, A. d. (1837). Alger et les cotes d’Afrique. Paris: chez Gaume frères, libraires.

47-Rosalem, N. (1952). la mission a Alger du consul de Venise 1753 –

1754 , tr. de l'italien par M. mile despois . R.A (96).

48-Sebag, P. (1990). Les monnaies tunisiennes au XVIIe siècle . Revue du monde musulman et de LA Mediteranee (55, 56), pp. 258, 259.

49-Tassy, L. d. (1725). Histoire du royaume d'Alger . Amsterdam: Henri du Souzet.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف صدام رزيم، عبد القادر فكاير،(2022)، تداول النقود التونسية في الشرق الجزائري خلال العهد العثماني، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص ص : 94-105